



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المؤتمر

الدورة الأربعون

روما، 3-8 يوليو/تموز 2017

محاضرة ماكدوغال التذكارية

محاضرة تخليداً لذكرى Frank L. McDougall

يلقيها

Achim Steiner، مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي

مستقبل الاقتصاد الزراعي:

فرص لتحويل عالمنا

يشرفني أن ألقى محاضرة ماكدوغال التذكارية لهذا العام. وأنا أشعر بأن ثمة تقارب بيني وبين Frank McDougall فهو، مثلي، قد أمضى قسماً من حياته في مزرعة. وقد كان من مناصري استخدام العلوم والتحليلات لغاية تنوير القرارات المتعلقة بالسياسات. وكان من أشدّ المؤمنين بأن السياسات الأفضل قادرة على تحسين إنتاج الأغذية وتوزيعها على حد سواء. وكان هو مصدر الوحي للمؤتمر الذي عقده الرئيس الأمريكي روزفلت أوائل عام 1943 والذي أرسى أركان تأسيس منظمة الأغذية والزراعة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. كما أن إلقاء هذه المحاضرة لشرف عظيم لي، نظراً إلى عظم مكانة ووسع معرفة العديد ممن سبقوني، بدءاً من الرئيس Lula قبل عامين، مروراً بالأمينين العامين للأمم المتحدة (كوفي أنان في 2011 وبطرس بطرس غالي في 1999) وأنديرا غاندي وNorman Borlaug، "أب" الثورة الخضراء. وقد سبقني كذلك في عام 2013 Amartya Sen الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد والذي يعرف بأنه من أكثر الأصوات نفوذاً في تحديد مفهوم التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتطبيقه - وسوف أتوسع في تناول محاضرة البروفسور Sen لاحقاً في كلمتي هذه. ولكن اسمحوا لي بالربط بين محاضرتي وبين تعاليم Amartya و Frank McDougall، بالربط الذي سمح لنا في الماضي القريب والبعيد أن نفهم - ونكافح - الفقر والجوع، من خلال طاقات وأفكار متجددة. وهذا ما أعتزم القيام به اليوم، مرة بعد، من خلال هذه الكلمة.



mt939

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛

وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

إذا أخذنا الزراعة من حيث قيمتها الظاهرية، قد لا تبدو ذات أهمية محورية بالنسبة إلى التحديات العالمية على مستوى الإنماء والاستدامة اليوم. فما أهمية الزراعة، وهي القطاع الذي يمثل أقل من 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي؟¹

إلا أنني اليوم سأبرهن أن الزراعة تمثل أكثر بكثير من مجرد مساهمتها كقطاع اقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي - أولاً، لأننا نعتمد جميعاً على إتاحة الأغذية والوصول إليها، وثانياً لأنها تمثل ثلث العمالة عالمياً.² والأهم هو أن المزارع، الكبيرة والصغيرة منها حول العالم، هي المكان الذي يمكن فيه للتفاعل بين البشر والكوكب والازدهار والسلم أن يتجلى بطرق إما قد تقودنا إلى التنمية المستدامة، وإما تجعل مهمتنا متعذرة التنفيذ عملياً.

فإن الثورة الزراعية الأولى، التي حصلت قبل أكثر من 10 000 عام، هي التي أتاحت نشأة الحضارة. وإذ دجن البشر النبات وروّضوا الحيوانات، وشيدوا المستعمرات وخزّنوا الكميات الفائضة التي دفعت بعجلة التقدم إلى الأمام. ويقال إن زيادة الإنتاج الغذائي كانت الحافز الأبرز للمزارعين على مر آلاف السنين، ويعتبرها البعض الحل لتوفير الغذاء لسكان العالم الآخذ عددهم في التنامي. وحين نتناول الزراعة من هذا المنظور، يكفينا أن نتوقع منها مواصلة إنتاج المزيد.

ولكنني أعتقد أن التحدي أكثر تعقيداً. فإن التوقعات تشير إلى نمو عدد سكان العالم إلى ما يقارب الـ 10 مليارات نسمة بحلول 2050، وثلاثا هؤلاء يعيشون في المدن. ومن شأن ذلك أن يزيد الطلب على الزراعة ويغيره، مع اعتبار أن بعض التقديرات تشير إلى أن العالم سيحتاج إلى ردم هوة غذائية تصل نسبتها إلى 70 في المائة عام 2050. ومع التنامي المتزايد للدخل وللمعدلات التحضر في البلدان المتدنية الدخل والمتوسطة الدخل، سنشهد تحولاً تغذوياً نحو استهلاك أكبر للحوم والفواكه والخضر مقارنة باستهلاك الحبوب، الأمر الذي سيستوجب انتقالاً متساوياً في المخرجات سيضغط بدوره على الموارد الطبيعية. ومن ضمن تعقيد هذا التحدي، يمكننا إطلاق الفرص لدفع التنمية المستدامة قدماً من خلال تحويل الزراعة.³

"اقتصاد الزراعة" الذي ورثناه عن القرن العشرين

قد يخيل للمزارع في أي مكان حول العالم أن القرارات التي يتخذها إرادية أو طوع سيطرته. إلا أن قراراته في الواقع تتأثر - لا بل تتحدد - من خلال طائفة واسعة من العوامل الخارجة عن سيطرته. ولا شك في أن دافعه هو توفير لقمة العيش لمن يقنات من الأرض، سواء أكان من صغار المزارعين أم من المزارعين الذين يعتمدون على كبريات المؤسسات الزراعية. بيد أن الممارسات الماضية والحواضر الحالية والأطر التنظيمية التي بعضها عالمي بطبيعته، تقودنا إلى سلوك يفرض بدوره إلى التحدي المحوري التالي: أي الحاجة إلى توفير الغذاء إلى المزيد من الناس ووضع حد للجوع بمواجهة ممارسات زراعية تستنزف قاعدة الموارد الطبيعية التي يتكل عليها مستقبل الزراعة نفسه.

وقد تحوّلت الزراعة على مر القرن المنصرم فأدت إلى إنتاج وتوزيع أكبر للأغذية وللمنتجات الزراعية الأخرى لصالح سكان يتنامى عددهم بسرعة ذوي دخل أعلى وأذواق أكثر تنوعاً. أما البحوث الزراعية، سواء أكانت عامة أم خاصة، فقد أصبحت مشروعاً رئيسياً وهي تؤدي إلى زيادة كفاءة الإنتاج وزيادة الميكنة ومقاومة أفضل للآفات والضغوط

البيئية. وقد تطور الترابط الاقتصادي والاجتماعي المعقد في المراحل الأولى والأخيرة للسلسلة - في المراحل الأولى على مستوى الصناعات المرتبطة بالبذور والأسمدة والري والميكنة، والمراحل الأخيرة في أنشطة مثل توزيع الأغذية والتعبئة، والنقل غير المباشر وتجارة التجزئة والمطاعم والسياحة. إن العديد من تلك الصناعات عالمي بطبيعته مع توريد المحاصيل الزراعية وتوزيعها عبر البلدان والقارات. فإن السفن والشاحنات وطائرات الشحن تنقل حول العالم كمية من الذرة والقمح والأرز وفول الصويا (وهي أكبر مصدر من الأعلاف البروتينية للحيوانات) تكفي لتغذية 40 في المائة من سكان العالم اليوم.⁴ وقد أنشئت هياكل تنظيمية متطورة بما فيها تلك الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي. ذلك هو "اقتصاد الزراعة" الذي يعمل المزارعون ضمنه، وحيث الحوافز الاقتصادية والسياق التنظيمي في معظم الأحيان تدفع بلا هوادة باتجاه زيادة الإنتاج.

سوف أبرهن أن الممارسات المسيطرة التي نشأت على امتداد القرن العشرين يجب أن تتغير على مستوى أبعاد ثلاثة على الأقل ألا وهي: تحسين الاستدامة والقضاء على الجوع وتعزيز السلم والاستقرار. وسوف أعطي أمثلة على الروابط بين القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وفي الختام سأقترح مسارات ممكنة لتحويل الزراعة.

تحويل الزراعة من أجل الانتقال نحو الاستدامة

إن الحيوانات والنباتات التي تعتمد عليها المخرجات الزراعية، تستخدم الأرض والمياه وهي واقعة تحت رحمة الظروف المناخية. ومن خلال الإبداع البشري، تطورت الزراعة من أجل استخدام أفضل لتلك الموارد ولجعل الإنتاج أقل عرضة للظروف المناخية. وفي حين أن التغيير والابتكار التكنولوجيين سيستمران في تمكين التقدم، إلا أننا نواجه تحدياً أكثر جذرية: أي "اقتصاد زراعة" يؤدي إلى خيارات "تستنزف" بصورة غير مستدامة الموارد الطبيعية عينها التي تتكل عليها المخرجات الزراعية.

وإن الاستثمارات الزراعية والابتكارات التكنولوجية قد عززت الإنتاجية الزراعية، وهناك مجال أوسع للنمو، عبر الاستمرار في زيادة حدود الإنتاجية وكذلك عبر مساعدة المزارعين في تحقيق معايير أعلى للكفاءة على حد سواء. إلا أن التعجيل المطلوب في نمو الإنتاجية يتعثر بتدهور الموارد الطبيعية وخسارة التنوع البيولوجي. والمخاطرة أبعد من استخدام الموارد الطبيعية بطريقة تضر بالإنتاج الزراعي في المستقبل، فالمشكلة هي أننا لا نستطيع الحفاظ على البنية التحتية الإيكولوجية التي تستند إليها نظمنا الاقتصادية ومجتمعاتنا.

تمثل الزراعة اليوم 70 في المائة من استخدام المياه العذبة⁵ في حين أن ثلث سكان العالم يعانون من الإجهاد المائي⁶ ومن المتوقع أن تتزايد هذه النسبة المئوية حتى بلوغ الثلثين بحلول عام 2025⁷ وخلال القرن الماضي، فقدت ثلاثة أرباع التنوع الوراثي في المحاصيل الزراعية، ونحن اليوم نعلم فقط على 15 نبتة و 8 أنواع من الحيوانات لتأمين 90 في المائة من متناولنا من السعرات الحرارية والبروتينات.⁸ ولا تزال الزراعة تتمدد على المزيد من الأراضي، بما فيها الأراضي المشجرة، في وقت أمسى فيه ربع الأراضي الزراعية الحالية متدهوراً جداً⁹ وإن ثلث الأراضي الصالحة للزراعة في العالم قد فقدت جراء التعرية أو التلوث على مر العقود الأربعة الماضية.¹⁰

وتتصل إحدى الديناميكيات "الانحزامية" الأخرى بالعلاقة بين الزراعة وتغير المناخ، وهي قد كانت الموضوع سديد الاختيار للإصدار الأخير لتقرير حالة الأغذية والزراعة في العالم لمنظمة الأغذية والزراعة. فيمكن ربط أكثر من خمس انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بالزراعة، بما في ذلك التغييرات في استخدام الأراضي وإزالة الغابات. ومع أن مناطق خطوط العرض العليا قد تشهد زيادات صافية في الغلال على المدى القصير، فإن جمل تأثير لتغير المناخ في الإنتاج الزراعي، لا سيما في المناطق حيث الإنتاج الزراعي يعاني أصلاً من الضغط وعلى المدى البعيد، سلبي. ويؤثر تغير المناخ بطريقة غير متكافئة في الأقاليم التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، مهدداً المحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية والأرصدة السمكية والثروة السمكية. وبما أن التربة تشكل مستودعاً ومخزناً رئيسياً للكربون، فإن تعرية التربة والتغييرات في استخدام الأراضي المرتبط بالزراعة، قد تزيد في تقويض الجهود الرامية إلى خفض كميات غازات الاحتباس الحراري في الجو.¹¹

ولكن تحديات الاستدامة تتخطى نطاق استخدام الموارد الطبيعية وتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية، 80 في المائة من المضادات الحيوية المستهلكة تستخدم في الزراعة.¹² ويتعلق بعض من الشواغل الرئيسية للصحة على المستوى العالمي في الوقت الراهن بانتقال العوامل المعدية من الحيوانات إلى البشر، فضلاً عن خطر مقاومة مضادات الميكروبات. فمن المعترف به أن هذه الظاهرة لا تشكل فقط خطراً داهماً على رفاهنا وإنما تطرح أيضاً تحدياً اقتصادياً خطيراً في المستقبل. أما الاستخدام واسع الانتشار، وغير المنظم في أحيان كثيرة، للمضادات الحيوية في الزراعة، فيفاقم تلك التحديات.¹³

تحويل الزراعة من أجل وضع حد للجوع وخفض الفقر

على الرغم من كافة الإنجازات التي تحققت خلال القرن العشرين، فقد فشلت الزراعة و"الاقتصاد الزراعي" في القضاء على الجوع في القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من أن معدلات انتشار نقص التغذية قد انخفضت من 19 في المائة في عام 1990 إلى 11 في المائة اليوم، فإن 800 مليون شخص تقريباً يعانون من نقص التغذية.¹⁴

وهنا أيضاً نجد حالة يشجع فيها "اقتصاد الزراعة" في بعض الأحيان المزارعين على إنتاج المزيد، في حين أن التحدي يكمن في مكان آخر. فالتحدي هو أن الإنتاج المحلي لا يجري في المكان المطلوب لتغذية الناس الجياع حالياً، وأن "اقتصاد الزراعة" المعولم لا يتيح الوصول إلى الغذاء في كل مكان وفي كل الأوقات. وكما شدد Amartya Sen في إحدى محاضرات ماكدوغال السابقة (في عام 2013)، فإن السبب الرئيسي لوجود هذه النسبة الكبيرة من الجوع في العالم هو أن التركيز على "إنتاج الأغذية" يصرف النظر عن التحديات المتشعبة التي تحول دون وصول الناس إلى الأسعار الحرارية والمغذيات التي يحتاجون إليها. وفي نهاية المطاف، وبحسب تقييم Sen، فإن عدم الوصول إلى الغذاء يمكن أن يعزى إلى ما يسميه خسارة "المستحقات"، إما لأن أسعار الأغذية مرتفعة جداً وإما لأن الدخل لا يكفي أو لهذين السببين معاً. وقد بيّن تحليل Sen بوضوح - حتى وإن لم يكن تشخيصاً كاملاً أو وافياً للمشكلة - أن العديد من التحديات التي ينبغي التصدي لها لإنهاء الجوع، توجد خارج نطاق الزراعة وحسب، بل يقع جلّها في نطاق "الاقتصاد الزراعي".

ومن المفارقات المريرة أن العديد من الأشخاص الذين يعيشون في حالة الجوع أو انعدام الأمن الغذائي هم أنفسهم يعملون في الزراعة، إما في المزارع وإما في مجال الثروة الحيوانية. ففي العديد من البلدان الأفريقية، حيث ترتفع

معدلات انتشار الجوع، يتكفل حتى 80 في المائة من الأفارقة الفقراء على الزراعة لإدراج الدخل.¹⁵ وينطوي العديد من تلك المواقف على تحدٍ مزدوج.

التحدي الأول هو أن الإنتاجية الزراعية تكون عادة متدنية للغاية مع مراوحة الغلال مكانها لعدة سنوات، محتجزة الناس ضمن نطاق الزراعة الأسرية ذات القيمة المضافة المتدنية. وفي هذه الحالة يجب إعانة الزراعة لكي تحول نفسها بطريقة مشابهة لما جرى في أنحاء كثيرة من جنوب آسيا وشرقها. ففي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كانت الزيادات المطردة في الإنتاجية الزراعية بمثابة المحرك الذي خفض الفقر المدقع الشديد، وولد الدخل لتنمية النشاطات غير الزراعية في الريف، وفي النهاية مكّن التحول الهيكلي باتجاه التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى. وطبعاً، في حين ينبغي للتغيير والابتكار التكنولوجيين أن يؤدي دورهما، فإن تخطيط هذا المسار يتطلب أكثر من مجرد نسخ لتلك "الثورات الخضراء." فإن الزراعة يجب أن تتحول للحؤول دون تكرر التحديات الكبرى للاستدامة، والتي تواجهها البلدان الآسيوية حالياً، في مكان آخر.

والتحدي الثاني هو التنامي السريع للسكان في المناطق التي تعاني الإجهاد البيئي، كما في الساحل الأفريقي أو في قرن أفريقيا، وتفاعله مع المخاطر الطبيعية والنزاعات ما يؤدي إلى تكرر الأزمات الحادة للأمن الغذائي. ففي عام 2016 واجه أكثر من 100 مليون شخص حول العالم انعدام الأمن الغذائي بلغ مستوى الأزمة، بزيادة 35 في المائة عن المستوى في عام 2015. وقد نمت مناطق حصاد الحبوب، كما في أجزاء من الساحل الأفريقي، لأن المكاسب في الإنتاجية الزراعية لم تواكب وتيرة التزايد السكاني. أدى ذلك إلى تعدد على أراضي الرعي التقليدية مع ممارسة تأثيرات سلبية على جودة الأراضي والتوترات الاجتماعية والسياسية. كما أن ازدياد تقلب المناخ والصدمات البيئية يولد هو أيضاً أزمات غذائية حادة بحسب ما دل عليه تأثير ظاهرة النينو العام في الماضي في أفريقيا الشرقية والجنوبية. فقد كانت النزاعات ولا تزال سبباً رئيسياً لانعدام الأمن الغذائي في أنحاء كثيرة من العالم. كما يتوجب تعزيز إدارة الصدمات الانتقالية في مجال إنتاج الأغذية. وإن العجز المتكرر عن الوصول إلى الغذاء يتصل بتراجع القوة الشرائية إما بسبب تدني الدخل وإما الزيادة في أسعار الأغذية، أو لهذين السببين معاً. وفي أحيان كثيرة تجتمع هذه الأسباب فيقوي أحدها الآخر وتعيدنا إلى خسارة المستحقات التي ذكرها Sen.¹⁶

ولأجل معالجة تكرر العجز عن الوصول إلى الغذاء، نحتاج إلى بدائل لإدارة المخاطر تساعد على تخفيف وطأة تقلبات الإنتاج على المزارعين (مثلاً من خلال التأمين القائم على المناخ) فضلاً عن آليات الحماية الاجتماعية (مثل النقد مقابل العمل والغذاء مقابل العمل) أو الآليات الأخرى للتحويلات النقدية. وينبغي بذل جهود أكبر لتنمية الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها. ويمكن للدخل الناجم عن الحماية الاجتماعية أن يكون مفيداً، ليس فقط في الحفاظ على "المستحقات الغذائية" وإنما بصورة أوسع لجهة تحسين سبل المعيشة وقدرة الفقراء على الصمود بوجه الصدمات.

تحويل الزراعة من أجل تعزيز السلم والاستقرار

إن انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي قد يؤدي إلى النزاعات العنيفة هو نتيجة تفاعلات معقدة بين الناس والنظم الإيكولوجية والعوامل الاقتصادية والسياسية. إن الصدمات البيئية و/أو العوامل الأخرى التي تؤدي إلى زيادات حادة في أسعار الأغذية أو فقدان الدخل، قد أطلقت العنان لانعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ويتفقم

ذلك حين يطرأ تنافس على المياه أو الأراضي بين مطالبات متنافسة على استخدام تلك الموارد من أجل الزراعة، ولا سيما في المناطق التي تعاني من الإجهاد البيئي.

وفي حين أن هذا المجال مثير للجدل، تشير بعض الأدلة على أقل تقدير إلى رابط بين الانحرافات عن الأنماط المناخية المتوقعة (بما فيها هطول الأمطار ولكن بالأخص درجات الحرارة) وبين زيادة احتمال اندلاع أعمال العنف، ولا سيما حين تتفاعل تلك الصدمات البيئية مع الاستبعاد الاقتصادي وانعدام المساواة الأفقي¹⁷. فعلى سبيل المثال، وجدت البحوث أنه فيما تزامن 9 في المائة فقط من النزاعات المسلحة بين عامي 1980 و2010 مع كوارث مرتبطة بموجات الجفاف أو الحر، فإن هذه النسبة المئوية ترتفع إلى 23 في المائة - بمعدل الربع تقريباً - في البيئات المقيّمة عرقياً¹⁸.

وثبت أن التفاعل بين النزاعات والصدمات البيئية والاستبعاد السياسي وسبل المعيشة يعتمد بدرجة كبيرة على الممارسات الزراعية. فقد وجدت دراسة أجريت مؤخراً أن موجات الجفاف تزيد بشكل ملحوظ احتمال نشوب النزاع العنيف المتواصل في البيئات متدنية الدخل حيث المجموعات المستبعدة عرقياً/سياسياً تعتمد على الزراعة¹⁹. ووجدت دراسة أخرى أن موجة الجفاف الأسوأ في تاريخ الهلال الخصيب التي بدأت في عام 2005 قد أثرت في الأحداث التي توالى في سوريا قبيل ثورة 2011. فقد دلت تلك الدراسة على أن كلاً من الجفاف واتجاهات ارتفاع الحرارة وانخفاض الرطوبة في التربة وتراجع منسوب الأمطار على المدى الأبعد، يرتبط بتغير المناخ. وفي عام 2008، خلال أكثر فصول الشتاء جفافاً في تاريخ سوريا، فشل إنتاج القمح وفقد معظم الثروة الحيوانية. ونتيجة لذلك، تشرّد 1.5 مليون شخص داخلياً فانتقلوا - مع عدد مشابه من اللاجئين العراقيين - إلى المناطق الحضرية الثانوية. ونظراً إلى الاكتظاظ السكاني وقلة الخدمات الأساسية وانتشار معدلات البطالة، واجهت تلك المناطق اضطرابات ما لبثت أن ازدادت حدة في مارس/آذار 2011. وهذا لا يعني رابطاً سببياً بين موجة الجفاف وبين الحرب في سوريا، وإنما يبين كيف أن الأحداث والديناميكيات المرتبطة بكيفية إدارة الزراعة، قد تساهم في النزاعات العنيفة أو في انعدام الاستقرار السياسي²⁰.

وإن التفاعل بين عوامل الضغط البيئي والنزاعات والتهجير والتنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة، يستوجب عملاً مشتركاً معززاً من أجل تلبية الاحتياجات الانسانية الفورية على النطاق الواسع، من خلال تدخلات لتعزيز النهوض وقدرة السكان المستضعفين على الصمود على المدى الأبعد. فلنأخذ مثلاً حالة الصومال حيث تحتاج تلبية احتياجات الأمن الغذائي معونات غذائية تبلغ قيمتها مئات الملايين من الدولارات الأمريكية، مع أن إعادة تأهيل نظم الري الكبرى في الصومال التي تؤدي إلى زراعة أكثر إنتاجية تستوجب أموالاً أقل بكثير. وربما سيتمكن الاستغناء عن المعونات الإنسانية الحالية الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي، في حال تمكنا في مرحلة ما، من كسر الحلقة المفرغة للحاجة، ومن الاستثمار بدلاً منها في إصلاح نظم الري الرئيسية في البلاد. وتكمن الصعوبة في الجمع بين مساعدات الإغاثة المطلوبة حين تضرب الأزمات، وبين الاستثمارات الهيكلية في التنمية لمنع تلك الأزمات من الضرب مجدداً. وتقوم الأمم المتحدة بقيادة الجهود المشتركة بين الشركاء في المجال الإنساني والإنمائي وحفظ السلام، من أجل تقديم مساعدات إنسانية طارئة وبناء القدرة على الصمود بالتماسي مع الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.

مسارات تحويل عالمنا من خلال تحويل الزراعة

لكي تتمكن الزراعة من الصمود استناداً إلى الكميات المناسبة من المياه والأراضي، ولكي يتمكن كوكبنا من الصمود على درجة الحرارة والاستخدام المناسبين للموارد الطبيعية، ولكي تتمكن البشرية من الصمود بالاعتماد على الكمية المناسبة من الغذاء، ينبغي تخطيط مسارات جديدة باتجاه التحول الزراعي. ولذا دعوني أقترح ثلاثة عناصر ينبغي لنا مراعاتها حين نفكر في ما يلزمنا من عوامل لتخطيط تلك المسارات.

إنّ النقطة الأولى، ولعلها الأهم، تفيد أن السعي إلى تحويل الزراعة بمعزل عن القطاعات الأخرى لن يجدي نفعاً. ويرأى هذه الفكرة تنطبق على نقاشات أخرى غير النقاش بشأن الزراعة. فهي تشكل مثلاً عن النهج المتكاملة وتحديد الروابط عبر القطاعات التي علينا تدارسها لدى تقدمنا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2030. ينبغي النظر إلى الزراعة على أنها جزء من "اقتصاد الزراعة" مع كل روابطها في المراحل الأولى وفي المراحل الأخيرة للسلسلة، وأن "اقتصاد الزراعة" هو بحد ذاته جزء من نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي أوسع.

دعوني أشرح ما أعنيه مستعيناً بأحد الأمثلة. إن تفضيلات الاستهلاك الغذائي، كما ذكرت أعلاه، ستمارس أثراً رئيسياً في التطور المستقبلي للزراعة. فإن ما يختار الناس تناوله له علاقة بتأثير الزراعة في البيئة، وأيضاً في صحة الفرد والمجتمع عامة. والحقيقة أن الأمراض غير المعدية، التي يرتبط العديد منها بالعادات التغذوية، تصبح أكثر فأكثر من الأسباب الرئيسية لوفاة المبكرة والإعاقات، في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. إذاً كم سيكون الفارق كبيراً فيما خص المسارات المستقبلية نحو الزراعة والبيئة وصحتنا، جراء التغيير في الأنماط الغذائية؟ لقد وجدت إحدى الدراسات الأخيرة أن التغييرات في الأنماط الغذائية الحالية باتجاه أنماط غذائية أكثر ارتكازاً على النبات منها على اللحوم، بموجب الخطوط التوجيهية الصحية الحالية، قد تخفض معدل الوفيات عالمياً بنسبة تتراوح بين 6 و10 في المائة، وتخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة تتراوح بين 29 و70 في المائة بحلول عام 2050 مقارنة بسيناريو مرجعي. وإذا أردنا تامين تلك المنافع من الناحية المالية، فإن التحسينات في النتائج الصحية والبيئية تقدر بمبلغ يصل إلى 30 تريليون دولار أمريكي بحلول 2050²¹ إلا إن العمل على إطلاق تلك المنافع من خلال التغييرات في الأنماط الغذائية يقع بنسبة كبيرة خارج نطاق السلطات المسؤولة مباشرة عن الزراعة أو حتى السلطات التي لديها نفوذ على "اقتصاد الزراعة" الأوسع. أما التشجيع على الأنماط الغذائية الأكثر صحية والتي تميل إلى الارتكاز أكثر على النبات، وتخفيض الاستهلاك المفرط للمنتجات الحيوانية فيستوجب تدابير في قطاعات مثل الصحة العامة.

ثانياً، علينا إبعاد حوافز السوق والتنظيمات عن تعظيم الإنتاج وتوجيهها نحو التحسين الأمثل لنظم الإنتاج الزراعي، من أجل تمكين "اقتصاد زراعي" يستثمر ويصون ويدعم الأركان التي لا تعتمد عليها الزراعة وحدها وحسب وإنما سبل المعيشة جمعاء في نهاية المطاف. ومن الواضح أن المزارعين والعاملين في "اقتصاد الزراعة" عند المراحل الأولى والأخيرة للسلسلة، يحجمون عمداً عن اتخاذ تلك التدابير، في تصرف انهمزامي سيفضي في النهاية إلى هزيمة الكوكب ككل. ويصدف أن الهياكل التنظيمية الحالية والحوافز الاقتصادية لا تراعي بالكامل بحمل التكليف، بما فيها التكاليف المترتبة على الأجيال المستقبلية الناجمة عن تلك الممارسات الزراعية غير المستدامة.

ويكمن التحدي هنا في ضمان أن يعكس مستقبل الزراعة التكاليف الحقيقية والمنافع الحقيقية، وأنه من خلال نظام السوق والأطر التنظيمية على حد سواء، ستتسق الأسعار لجعل الزراعة مستدامة بالنسبة إلى المزارعين وإلينا جميعاً. وفي حين أن كافة الموارد الطبيعية لها أهميتها، إلا أن الأرض تحتل مكانة محورية في مستقبل الزراعة، وكذلك كيفية إدارتنا للتحديات التي تتراوح بين تغير المناخ والتحضر. وقد كان الرئيس الأمريكي روزفلت هو من قال، في خضم فترة العواصف الرملية الخطيرة في أمريكا الثلاثينيات - والتي كانت بحد ذاتها نتيجة الممارسات الزراعية غير المستدامة والمدمرة - إن من الأهمية بمكان "الحفاظ على التربة بوصفها ثروتنا الأساسية. فالأمة التي تدمر تربتها، إنما تدمر نفسها."²²

ومن المؤشرات التي تدل على المجال الواسع للتحسين ضمن "اقتصاد السوق"، أن ثلث الغذاء المنتج في العالم يفقد أو يهدر.²³ فالفاقد من الأغذية ينم عن مواطن فشل في العملية الزراعية أو في مراحلها النهائية (مثلاً، في مرحلة التخزين أو التسويق) تعيق وصول الغذاء إلى المستهلكين، في حين أن المهدر من الأغذية يصل إلى المستهلك ولكنه لا يلبث أن يرمى. ويقلقنا هذا الواقع أكثر حين ننظر إليه من الناحية الاقتصادية والتجارية: فإن دراسة حديثة أظهرت أن كل دولار تستثمره الشركات في خفض الفاقد والمهدر من الأغذية، يولد 14 دولاراً من العائد.²⁴ وبالمثل فإن المبادرات العامة تتسم بفعاليتها وكفاءتها من حيث التكلفة على حد سواء. فإن إحدى المبادرات في المملكة المتحدة قد خفضت المهدر من الأغذية للأسر المعيشية بنسبة فاقت العشرين في المائة بين 2007 و2012، مع عائد على الاستثمار بقيمة 1:250. ولا يجب أن نتفاجأ من هذه العائدات المرتفعة على الاستثمار، نظراً إلى عدم كفاءة نظام يتوارى فيه عنصر واحد من أصل ثلاثة عناصر توضع فيه - من مدخلات وموارد، وابتكار بشري ويد عاملة. وهذا أمر غير مقبول في معظم السياقات إلا أنه مقبول في "اقتصاد الزراعة" اليوم.

ثالثاً، علينا تسخير الزراعة من أجل مواصلة تعزيز سبل المعيشة، داخل المزارع وخارجها، في المناطق الريفية. يخضع 90 في المائة من الـ 570 مليون مزرعة حول العالم، - والذي ينتج 80 في المائة من الأغذية عالمياً - إلى إدارة شخص واحد أو عائلة واحدة. أما 84 في المائة من المزارع الأسرية فصغيرة الحجم (أي تقل مساحتها عن الهكتارين) بالإضافة إلى كون العديد من صغار المزارعين الأسريين فقراء وعديمي الأمن الغذائي على حد سواء.²⁵ وهم منكشفون على الصدمات وغالباً ما لا يقتنعون باستخدام المحاصيل أو الطرق الجديدة والفضلى في غياب أدوات إدارة المخاطر، مع الاستخدام المكثف للموارد الذي يتهدد ديمومة مزارعهم. ولكن ليس هذا هو الواقع في كل مكان. فنحن نعلم أن بالوسع تمكين المزارعين في حال ارتبطوا بالأسواق بصورة أفضل (فيما خص المدخلات والمخرجات على السواء)، وامتلكوا وسائل لإدارة المخاطر (بما في ذلك عبر تنويع دخلهم والوصول إلى التأمين والحصول على الحماية الاجتماعية) وأتيح لهم الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والابتكارات الزراعية وكانت لهم مصلحة في تطويرها، بما يشمل تلك التي قد تؤدي إلى استخدام أكثر استدامة للموارد.

وبما أن المزارعين أصبحوا أكثر اتصالاً بالأسواق وبالمعلومات وبالمعارف، فإن الحياة في المزرعة قد تجعل الزراعة أكثر جاذبية في نظر الشبيبة، ولا سيما الشباب الماهرين. فليس محكوم على الحياة في المزرعة أن تعتبر سبيل كسب معيشة متدني المكانة، فمن خلال استخدام العلوم الزراعية، ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال المبتكرة، وتطوير المنتجات المالية (من الائتمان إلى التأمين)، يمكن استغلال الفرص من أجل زيادة الغلال المستدامة، والارتقاء بدخل المزارعين، بما في ذلك عبر إضافة قيمة إلى المنتجات الأولية (مثلاً إنتاج المرابي من الفاكهة).²⁶ كما يمكن لزيادة القوة

الشرائية في المزارع أن تحفز الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية في المناطق الريفية إذ تقترن أسعار الأغذية الأدنى بالمداخيل الأعلى لزيادة الطلب على السلع والخدمات غير الزراعية التي يمكن إنتاجها في المناطق الريفية.

الخلاصة

إن العنوان الثانوي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 هو: "تحويل عالمنا". وأنا أؤكد أنّ من خلال العناصر الثلاثة التي عرضتها لتوي، يمكن لتحويل الزراعة أن يكون عاملاً تمكينياً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومفاد رسالتي اليوم هو أنه من أجل تحويل عالمنا، بحسب ما تدعو إليه خطة عام 2030، فإن علينا تحويل الزراعة. ولا يمكن للقيام بذلك أن يعتبر بمثابة تحدٍ تقني نتصدى له ضمن القطاع الزراعي، ولكنه بالأحرى مشروع معقد يستوجب نهجاً متكامله تراعي الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وهذه من نواح عدة أجندة إصلاحية عميقة للسياسات. وهي أجندة ينبغي لها الاعتراف بالمزارعين كعوامل للتغيير يعملون ضمن "اقتصاد زراعة" أوسع، وهي، بواسطة المحفزات والعوامل التمكينية المناسبة تستطيع تسخير الزراعة لأجل تعزيز سبل المعيشة والاستدامة.

وينبغي للتحويل الزراعي أن يجاري سرعة التغييرات التي رأيناها على مر القرن العشرين نفسها، لا بل أن يفوقها. ويجب تمكين التحويل من خلال "اقتصاد زراعة" يرتقي بالمشروع الزراعي إلى أكثر من مجرد إنتاج للمحاصيل فينتقل بالزراعة نحو تمكين إدارة الأصول الإيكولوجية التي تنبثق عنها خدمات النظام الإيكولوجي من أجل الزراعة وغيرها. وينبغي تحويل الزراعة لفائدة أولئك الذين "بقوا خلف الركب" وسط عالم من الإنتاج الغذائي المفرط الذي يتعايش مع المفارقة للأخلاقية التي يجسدها انتشار الجوع. وأخيراً، ينبغي تحويل الزراعة من أجل تمكين إدارة المخاطر، بما في ذلك خطر النزاعات، بدلاً من أن تكون مضاعفة للتهديدات المتعاقبة.

ولعل من المناسب إنهاء كلمتي مستشهداً بقول Amartya Sen الذي سبق أن ذكرته مختتماً محاضرة ماكدوغال التذكارية هذه. فقد قال: "ليس القيام بخطوات معزولة بالنصيحة السديدة فيما خص السياسات الاقتصادية والاجتماعية." وتابع القول إن هذا النهج مضلل بوجه خاص لدى معالجة التحديات الكبرى مثل انتشار الجوع في العالم الحديث. ودعا بالتالي إلى أن ننفذ جميعاً تدابير عدة مختلفة - معاً. وسأترككم اليوم مع النداء نفسه، لكي تتمكن من تحويل الزراعة لأجل تحويل عالمنا.

¹ <http://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS>

² <http://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS>

³ جميع البيانات في هذه الفقرة: http://www.wri.org/sites/default/files/Shifting_Diets_for_a_Sustainable_Food_Future_1.pdf

⁴ <https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/publications/research/2017-06-27-chokepoints-vulnerabilities-global-food-trade-bailey-wellesley.pdf>

⁵ Foley, J. A., R. DeFries, G. P. Asner, C. Barford, G. Bonan, S. R. Carpenter, F. S. Chapin, M. T. Coe, G. C. Daily, H. K. Gibbs, J. H. Helkowski, T. Holloway, E. A. Howard, C. J. Kucharik, C. Monfreda, J. A. Patz, I. C. Prentice, N. Ramankutty, and P. K. Snyder. 2005. "Global Consequences of Land Use." *Science*. 309: 570-574

⁶ يعرف ذلك بالعيش ضمن ظروف الشح المائي لشهر واحد على الأقل في السنة.

⁷ <http://advances.sciencemag.org/content/2/2/e1500323>

⁷ <http://www.un.org/waterforlifedecade/scarcity.shtml>

⁸ <https://www.cbd.int/agro/whatstheproblem.shtml>

⁹ www.mdpi.com/2071-1050/7/1/866/pdf

¹⁰ <https://www.theguardian.com/environment/2015/dec/02/arable-land-soil-food-security-shortage>

¹¹ <http://www.fao.org/3/a-i6030e.pdf>

- [.http://www.nejm.org/doi/10.1056/NEJMp1311479](http://www.nejm.org/doi/10.1056/NEJMp1311479) ¹²
<https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4380918/#b26> ¹³
[.http://www.fao.org/3/a-i4646e.pdf](http://www.fao.org/3/a-i4646e.pdf) ¹⁴
[.http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S030691921600021X](http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S030691921600021X) ¹⁵
[.http://www.fao.org/3/a-br323e.pdf](http://www.fao.org/3/a-br323e.pdf) جميع البيانات في هذه الفقرة: ¹⁶
- Marshall Burke, Solomon M. Hsiang, and Edward Miguel, 2015. "Climate and Conflict." *Annual Review of Economics*. ¹⁷
7(1): 577-617
- Carl-Friedrich Schlessner, Jonathan F. Donges, Reik V. Donnera, and Hans Joachim Schellnhuber. 2016. "Armed- ¹⁸
conflict risks enhanced by climate-related disasters in ethnically fractionalized countries." *Proceedings of the National*
Academies of Sciences. 113 (33): 9216-9221
- Nina von Uexkulla, Mihai Croicua, Hanne Fjelde, and Halvard Buhaug. 2016. "Civil conflict sensitivity to growing- ¹⁹
.season drought." *Proceedings of the National Academies of Sciences*. 113 (44): 12391-12396
- Colin P. Kelleya, Shahrzad Mohtadib, Mark A. Canec, Richard Seagerc, and Yochanan Kushnirc. 2015. "Climate change ²⁰
in the Fertile Crescent and implications of the recent Syrian drought." *Proceedings of the National Academies of Sciences*.
112(11): 3241-3246
- [.http://www.pnas.org/content/113/15/4146.full](http://www.pnas.org/content/113/15/4146.full) ²¹
[.http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=15373](http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=15373) ²²
[.http://www.wri.org/sites/default/files/reducing_food_loss_and_waste.pdf](http://www.wri.org/sites/default/files/reducing_food_loss_and_waste.pdf) ²³
[.http://www.wri.org/blog/2017/03/numbers-business-case-reducing-food-loss-and-waste](http://www.wri.org/blog/2017/03/numbers-business-case-reducing-food-loss-and-waste) ²⁴
[.http://www.fao.org/3/a-i4646e.pdf](http://www.fao.org/3/a-i4646e.pdf) ²⁵
[.http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/hdr/africa-human-development-report-2012.html](http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/hdr/africa-human-development-report-2012.html) ²⁶